**تعريف المحاسبة القطاعية:** هي دراسة مختلف المخططات الخاصة بكل قطاع، أي دراسة كيفية تسجيل العمليات التي قامت بها المؤسسة وذلك حسب خصائص نشاطها.

## محاسبة البنوك

1. **تعريف البنك:** هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث يقوم بتجميع النقود من أصحاب الفوائض المالية بهدف إقراضها واستثمارها، وبصفة عامة فالبنك يعتبر وسيطاً بين المودعين (ملاك أو عارضي رؤوس الأموال) والمقترضين (طالبي رؤوس الأموال).
2. **تعريف المخطط المحاسبي:** يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعطي إطار معياري (مرجعي) لـ:
   - تحديد المفاهيم والمبادئ التقنية المحاسبية. - تسجيل ومعالجة المعلومات. - إعداد القوائم المالية.
3. **أسباب وضع مخطط محاسبي خاص بالبنوك:** أجبرت السلطات النقدية على وضع مخطط محاسبي خاص بالبنوك من أجل مراعاة خصوصيات المهنة المصرفية وخصوصيات محاسبة البنوك والنظام المحاسبي البنكي.

**1.3. خصوصيات المهنة البنكية:** تتمثل خصوصيات المهنة البنكية فيما يلي:

- النشاطات الأساسية للبنوك تدور حول النقود، أي أن النقود تمثل "المادة الأولية" للبنوك، وتستعمل للدفع وللتحصيل.
- يمثل البنك وسيطاً بين المودعين والمقترضين، الأمر الذي يجبر البنك على تجميد حد أدنى من السيولة لمواجهة الاستحقاقات الحالية والاستحقاقات المفاجئة التي يتعرض إليها.
- يمثل البنك "خالقاً" للنقود، وذلك عن طريق الإقراض الذي يقدمه لزبائنه. – معظم إيرادات البنك عبارة عن فوائد وعمولات.
- تقوم البنوك بالتعامل بالعملات الأجنبية من حيث الشراء والبيع بصفة شبه احتكارية مقارنة مع باقي عناصر النظام المالي والنقدي، فيلعب البنك دوار مهما في سير العلاقات المالية مع الخارج كتحصيل إيرادات الصادرات، ودفع تكاليف الواردات.

**2.3. خصوصيات النظام المحاسبي البنكي:** وتتمثل فيما يلي:

- يتميز النظام المحاسبي البنكي **بالدقة والأمانة والسرعة** عند تسجيل ومعالجة العمليات، فالدقة مطلوبة ليشعر الزبون بالاطمئنان، والسرعة مطلوبة لاستخراج أرصدة الزبائن عند حدوث عملية السحب أو إيداع، والأمانة مطلوبة نظراً أن السلعة محل التعامل وهي النقود، تمثل سلعة ثمينة ونادرة. فالدقة والسرعة والأمانة تمكن البنك من تجنب بعض الممارسات الخاطئة والخطيرة كصرف شيكات لزبائن ليست لديهم أرصدة كافية، أو الامتناع عن الصرف لزبون له أرصدة كافية لذلك.
- تتميز العمليات البنكية بتشابهها وكثرتها وتكرارها مثل عملية الإيداع والسحب، فيتطلب الأمر فتح العديد من الحسابات لتسجيل العمليات حسب طبيعة الطرف الثاني للعملية، ولتسجيل الإيرادات والأعباء حسب طبيعتها. ومن هنا يستدعي الأمر تعدد المحاسبات المساعدة.
- يتم التسجيل المحاسبي للالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها حتى ولو لم يتجسد هذا الالتزام بتدفق نقدي.
- تتميز بعض الأنشطة والخدمات البنكية بطول مدتها الزمنية ( مثل القروض الطويلة الأجل)، مما يستدعي معالجات محاسبية طوال هذه المدة.
- تؤدي بعض الأنشطة والخدمات البنكية إلى تسجيلات ومعالجات محاسبية جد معقدة (مثل المشتقات المالية).

4. **أهداف المخطط المحاسبي البنكي:** إن وضع مخطط محاسبي بنكي يهدف إلى:

- ✓ **حماية المودعين:** كون البنك وسيطا بين المودعين والمقترضين، فلابد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات وتقديمها في شكل قوائم بصفة تسمح بالقياس الصحيح لسيولة البنك وحساب النسب التسييرية.
- ✓ **مراقبة ومتابعة الكتلة النقدية:** يتم تحديد مكونات الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية المستفيدة لهذه الإقراض. كما تتم مراقبة الكتلة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها وحسب عملتها.
- ✓ **مراقبة العمليات على العملة الصعبة:** تتم مراقبة العمليات على العملة الصعبة عن طريق متابعة الالتزامات على العملة الصعبة، مع إبراز نوع العملة، وطرق تقييمها، وطبيعة العملية على هذه العملة الصعبة (عمليات فورية أو عمليات آجلة).

✓ **مراقبة العمليات السوقية:** تسعى مراقبة العمليات السوقية إلى إبراز مدى مساهمة العمليات التي يعالجها البنك في النشاط الاقتصادي. وتتم مراقبة العمليات السوقية بإبراز الطبيعة الاقتصادية للعمليات والالتزامات عن طريق تقسيم محاسبي دقيق لكي يمكن متابعة هذه العمليات والالتزامات.

## 5.مخطط الحسابات والقوائم المالية للبنوك:

### 1.5. نشأة المخطط المحاسبي البنكي الجزائري:

جاء هذا النظام بموجب **النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق لـ 23 جويلية سنة 2009** والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة بتاريخ 2009/12/29). حيث ألغى هذا النظام كل الأحكام المخالفة، لاسيما النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1993 والمتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وقد تم تطبيق أحكام هذا النظام ابتداء من 01 جانفي 2010.

**2.5. مضمون مخطط الحسابات:** يتكون مخطط الحسابات من 8 مجموعات وهي:

| اسم المجموعة | نوع المجموعة |
|---|---|
| - المجموعة (1): حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك.<br>- المجموعة (2): حسابات عمليات مع الزبائن.<br>- المجموعة (3): حسابات الحافظة-سندات وحسابات التسوية.<br>- المجموعة (4): حسابات القيم الثابتة.<br>- المجموعة (5): رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة. | **حسابات الميزانية** |
| - المجموعة (6): حسابات الأعباء.<br>- المجموعة (7): حسابات النواتج. | **حسابات التسيير** |
| - المجموعة (9): حسابات خارج الميزانية. | **حسابات خارج الميزانية** |

- **المجموعة (1)**: تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم نقداً والعمليات التي تتم مع البنوك الأخرى.

- **المجموعة (2)**: تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن، سواء كانت هذه العمليات متمثلة في قروض، ودائع، أو حسابات عادية.

- **المجموعة (3)**: هي المجموعة الأكثر تنوعاً والأكثر تعقيداً. تسجل في هذه المجموعة العمليات على السندات، العمليات ما بين الفروع، العمليات مع الدائنون والمدينون المختلفون، العمليات على التوظيفات المختلفة، والحسابات الانتقالية وحسابات التسوية.

- **المجموعة (4)**: تسجل في هذه المجموعة الأملاك والقيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطاته، وليس بغرض إعادة بيعها. من بين هذه القيم نجد الأصول الثابتة، سندات المساهمة، القروض الإيجارية.

- **المجموعة (5)**: تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة والطويلة الأجل كرؤوس الأموال الخاصة والديون تحت شرط. كما تسجل في هذه المجموعة مؤونات الأخطار والأعباء، أموال للأخطار العامة البنكية، والمؤونات النظامية.

- **المجموعة (6)**: تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الأعباء التي يتحملها البنك.

- **المجموعة (7)**: تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك.

- **المجموعة (9)**: تسجل في هذه المجموعة التعهدات التي يمنحها البنك والتعهدات التي يستلمها البنك (التعهدات التي تعطى للبنك).

ولمعرفة مضمون مخطط الحسابات بصفة أدق.

### 3.5. مبادئ المخطط المحاسبي البنكي:

حسب المادة رقم 03 من النظام رقم 09-04 فإنه يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

حسب المادة رقم 06 من القانون رقم 07-11 فإن أهم المبادئ المحاسبية المعترف بها تتمثل في:

– محاسبة التعهد؛ – استمرارية الاستغلال؛ – قابلية الفهم؛ – الدلالة؛ – المصداقية؛ – قابلية المقارنة؛ – التكلفة التاريخية؛ أسبقية الواقع الاقتصادية على المظهر القانوني.

- **محاسبة التعهد:** أي تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويها المالية.
- **استمرارية الاستغلال:** تعد الكشوف المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة.
- **قابلية الفهم:** أي أنه بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشوف المالية.
- **الدلالة:** يجب أن تظهر الكشوف المالية كل البيانات الهامة والتي قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه الكشوف.
- **المصداقية:** لا تظهر الكشوف المالية كل البيانات إلا البيانات التي يراها المسير صحيحة.
- **التكلفة التاريخية:** تسجل العمليات عند حدوثها على اساس قيمتها (أو تكلفتها) بذلك التاريخ.
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** أي إظهار الكشوف المالية لكل الأصول المراقبة من المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانونا (مثل قرض الإيجار).

### 4.5.شروط إقامة ونشر الحسابات السنوية:

أهم ما ينص عليه **النظام 09-05 الصادر في 18 أكتوبر 2009** والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها ما يلي:

- الحسابات السنوية الواجب نشرها مكونة إجبارياً من الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق (المادة 02).
- يجب أن تعد الكشوف المالية وفق النماذج النمطية الملحقة.
- يتم إعداد الميزانية وفق ترتيب تنازلي للسيولة.
- يجب نشر الكشوف المالية في الأشهر الستة 06 التي تلي نهاية السنة المالية.

### 5.5.القوائم المالية: (Les états publiables): تتضمن محاسبة البنوك القوائم التالية.

**أ. الميزانية:** تعبر الميزانية عن الحالة المالية للبنك في زمن t، تخبر الميزانية عن ما للبنك (الأصول) وما عليه (الخصوم)، فهي تعطي نظرة عن ذمة البنك.

**نموذج: ميزانية البنك أنظر المصدر: الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 18-19.**

**ب. حساب النتائج:** تسجل في حسابات النتائج كل العمليات التي تزيد من ثروة البنك (الإيرادات) والعمليات التي تنقص من ثروتها (التكاليف). يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية، وبالتالي يفسر حسابات النتائج الأنشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية. يجمع حسابات النتائج بين الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها.

**نموذج: جدول حسابات النتائج للبنك أنظر الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 24.**

**ج.خارج الميزانية:** نظراً لأهمية الالتزامات (التعهدات) البنكية، تحصى هذه التعهدات في وثيقة (قائمة) تدعى خارج الميزانية، وذلك خلافاً للمؤسسات التجارية والصناعية التي تشير إلى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية.

تمثل التعهدات تلك العمليات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي (دفع أو تحصيل) مباشر. تصنف الالتزامات أولا حسب إذا ما أنها ممنوحة أو مستلمة، ثم حسب طبيعتها أي:

– التزام بالتمويل (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية).

– التزام بالضمان.

– التزام على السندات.

نظراً للعدد الكبير من التعهدات التي تمنحها البنوك أو تتلقاها، ونظراً لكثرة العمليات على العملة الصعبة وعلى الوسائل المالية، فحسابات خارج الميزانية تمثل ركيزة لتحديد معظم النسب القانونية.

**نموذج: خارج الميزانية أنظر الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 23.**

**د. جدول سيولة الخزينة: الطريقة غير المباشرة**

**نموذج: جدول سيولة الخزينة أنظر الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 27-29.**

**جدول سيولة الخزينة: الطريقة المباشرة**

**نموذج: جدول سيولة الخزينة أنظر الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 29.**

**هـ. جدول تغير الاموال الخاصة**

**نموذج: جدول تغير الاموال الخاصة أنظر الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 2009/12/29، صفحة 31.**

**3.الملاحق:**

تتواجد الملاحق مع القوائم الملخصة (Etats de synthèse). يمثل الملحق قائمة تتضمن التفسيرات الضرورية لفهم مدلولية القوائم الملخصة بتقديم بعض المعلومات الموجودة في هذه القوائم بشكل مفصل، فغاية الملحق هي تسهيل تقييم المركز المالي للبنك وأداءه. فيسمح الملحق بالإجابة على بعض التساؤلات التي يطرحها المحلل المالي ككيفية اختيار قرار الاستثمار والتمويل، تقدير المخاطر على الالتزامات الممنوحة والالتزامات المستلمة، تطور رأس المال، عدد العمال، النتيجة، قدرة الوفاء بالديون... الخ.

ويعبر الملحق على نوعين من المعلومات وهي:

**أ- معلومات كمية:** وهي موجهة لتكميل وتدقيق بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وخارج الميزانية.

**ب- معلومات كيفية:** وهي موجهة لتوضيح المعلومات الكمية وتسهيل فهمها.

**5-3- مقارنة بين المخطط المحاسبي للبنوك والمخطط المحاسبي للمؤسسات التجارية والصناعية:**

يتميز المخطط المحاسبي للبنوك عن المخطط المحاسبي للمؤسسات التجارية والصناعية بما يلي:

1) **عرض معاكس:** ترتيب المجموعات في مخطط الحسابات للبنوك يكون معاكساً لترتيب المجموعات في مخطط الحسابات للمؤسسات الصناعية والتجارية لأن أهمية المؤسسة التجارية أو الصناعية تقاس حسب حجم رأسمالها (المجموعة الأولى في النظام المحاسبي المالي SCF) وحجم مبالغ استثمارها (المجموعة الثانية في النظام المحاسبي المالي SCF)، فحسابات رأس المال وحسابات الاستثمار يظهران في أعلى ميزانية المؤسسات التجارية والصناعية لأنها تمثل أضخم مبالغ الميزانية، أما في البنك، فتقاس الأهمية حسب حجم مبالغ العمليات مع الزبائن (المجموعة الثانية في المخطط المحاسبي البنكي PCB) وحجم مبالغ العمليات مع البنوك الأخرى (المجموعة الأولى في المخطط المحاسبي البنكي PCB) وحجم الخزينة (المجموعة الأولى في المخطط المحاسبي البنكي PCB). لذلك، فنجد حسابات المجموعة الأولى (عمليات ما بين البنوك وعمليات الخزينة) وحسابات المجموعة الثانية (عمليات مع الزبائن) في أعلى الميزانية لأنها أضخم مبالغ الميزانية، أما حسابات المجموعة الخامسة (رؤوس أموال) وحسابات المجموعة الرابعة (قيم ثابتة)، فنجدها في أسفل الميزانية لأنها أصغر مبالغ الميزانية.

2) **أهمية الحسابات الانتقالية:** توجد حسابات الارتباط في المجموعة الثالثة للمخطط المحاسبي البنكي. عدد هذه الحسابات كبير جداً لأن كل عملية بنكية هي عملية محاسبة، فحسابات متابعة العمليات تكون عديدة، خاصة فيما يخص العمليات ما بين البنوك.

3) **خارج الميزانية:** هي قائمة مالية تعدها البنوك إجبارياً، على خلاف المؤسسات التجارية والصناعية التي هي ليست ملزمة بإحصاء تعهداتها في قائمة مالية مخصصة لذلك.